مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 15 / العـدد 02 / سبتمبر 2021 / ص ص 288 - 297
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

القطاع الخاص في الجزائر ومسألة التنمية السوسيو اقتصادية. نحو تحليل سوسيولوجي للمشهد التنموي

the private sector in Algeria and the question of socio-economic development. Towards a sociological analysis of the development landscape.

هيشور محمد لمين
جامعة تيارت (الجزائر) ، mohamedlamine.haichour@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/04 تاريخ القبول: 2021/07/22 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:
برز القطاع الخاص كأهم معطى اقتصادي في الآونة الأخيرة، حيث سارعت العديد من الدول إلى إدخال إصلاحات اقتصادية، والتخلي عن اقتصاد القواعد الذي لم يثبت فعاليته، وقد تزايدت وتيرة هذه الإصلاحات يوما بعد يوم خصوصا بعد اقتناع أصحاب القرار بأهمية القطاع الخاص، معتبرين إياه طوق النجاة من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم المؤسسات العمومية، وهذا ما سيسمح بظهور معطى جديد يتمثل في انحصار دور الدولة الاقتصادي وانسحابها التدريجي من النشاط الاقتصادي لتصبح مجرد أداة توجيه ومراقبة فاسحة المجال للقطاع الخاص لينشط وفق مبادئ الحرية الاقتصادية.

وفي إطار تحديث الآلة الاقتصادية، وتنشيط عمليات الإنتاج والأداء، وتخليص المؤسسات من التسيير العشوائي وتحقيق تغيير نوعي في العلاقات الإنتاجية، لجأت الدولة الجزائرية إلى النهج الرأسمالي كخيار بديل لإعادة هندسة البيت الاقتصادي، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة من خلال توضيح دور القطاع الخاص في إنعاش الجسم السوسيو اقتصادي والتنموي.

كلمات مفتاحية: القطاع الخاص، التنمية السوسيو اقتصادية، مراحل التنمية.

ABSTRACT:
The private sector has emerged as the most important economic asset in recent times. Many countries were quick to introduce economic reforms, abandoning the unproven base economy The pace of these reforms has increased day by day, especially as decision makers are convinced of the importance of the private sector , Consider it a lifeline for the economic problems of most public institutions, This will allow for the emergence of a new scenario of a limited economic role for the State and its gradual withdrawal from activity, It's just a tool of guidance and surveillance that allows the private sector to be activated in accordance with the principles of economic freedom.

As part of the modernization of the economic machine, the production and performance processes were activated, Free institutions from indiscriminate management and qualitative change in productive relationships, The Algerian State has resorted to the capitalist approach as an alternative to re-engineering the economic home This study aims to illustrate the role of the private sector in the recovery of the socioeconomic body.,

Keywords: private sector, socio-economic development, development stages.

- المؤلف المرسل: هيشور محمد لمين

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

يعد موضوع القطاع الخاص من المواضيع البارزة في الأدبيات السوسيو اقتصادية والأكاديمية التي استقطبت العديد من الباحثين والمفكرين، بهدف تشخيص مدى قدرة وفعالية القطاع الخاص في اجتثاث مواطن القصور وبالتالي إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للمشكلات المطروحة التي يتخبط فيها المجتمع، فضلا عن بلورة أفضل النماذج التنموية والهيكلية لتكييفها مع المستجدات والأحداث التي تطرأ من حين لآخر على المستويين المحلي والعالمي.

وقد أدى تسارع وتيرة التغيّرات الإقليمية والعالمية خاصة في جانبها الاقتصادي إلى قيام العديد من دول العالم - وبخاصة العالم الثالث- إلى انتهاج سياسات اقتصادية إصلاحية قصد التكيّف مع متطلبات البيئة التنافسية الجديدة، ومن أجل تحقيق هدف الاندماج الكلي في حركية الاقتصاد العالمي الجديد، وضمان مكانة ضمن الصرح الجديد، وقد لجأت هذه الدول إلى تبني سياسة اقتصادية قائمة على القطاع الخاص حتى تتمكن من تدارك الاختلالات الهيكلية والمالية وتصحيح الأخطاء التنموية .

والجزائر كدولة نامية شهدت مثل هذا الاهتمام نتيجة تراكم الوقائع والمستجدات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والوطنية، وهذه الأحداث كانت سببا في تبني خيارات تنموية وسياسات اقتصادية جديدة من حيث المضمون والاستراتجيات، حيث لجأت الدولة بالاعتماد على الريوع النفطية إلى إحداث تحولات بنائية عميقة في الشق الاقتصادي والاجتماعي، والتخفيف من حدة الفقر والتخلف، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى البحث عن أحسن السُبل لبناء اقتصاد عصري، وإخراج المؤسسة الاقتصادية من الضعف الهيكلي والإنتاجي وإعطائها المرونة اللازمة للتميّز، يأتي هذا في ظل ظروف دولية متغيرة وشديدة التعقيد وغير واضحة المعالم، زيادة على هذا المشكلات الداخلية التي عاشتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتي أثرت سلبا على الوضعية الإستراتجية للمؤسسة.

2- مشكلة البحث:

يكتسي الحديث عن موضوع القطاع الخاص في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا أهمية كبيرة لعدة أسباب أكاديمية وعملية تتداخل فيها الاعتبارات الداخلية مع الاعتبارات الخارجية، والاعتبارات السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية.

وقد شهدت فترة التسعينيات ميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد بصورته الحديثة، حيث تأسست الكثير من التشريعات الجديدة بمختلف أنواعها في مختلف الدول عبر العالم، كما اتسع نشاط هذه الترسانة القانونية من المجال الوطني إلى المجال الإقليمي ثم المجال العالمي، وبتراجع دور الدولة في العصر الحديث أمام العديد من التحولات العالمية برز القطاع الخاص كفاعل جديد إلى جانب الدولة يسعى من خلال نشاطاته إلى ترسيخ المنافسة الديمقراطية وتفعيل الآلة الإنتاجية وترقية الرخاء المادي والاجتماعي .

وهكذا أضحى القطاع الخاص شريكا في كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية على المستويين الوطني والعالمي، كما أصبح فاعل أساسي في التحول الديمقراطي داخل المجتمع.

وبعد عقود من الحماية الاقتصادية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية الخاصة الجزائرية تنشط في محيط عالمي أكثر تعقيدا وتشابكا، تميّزه المنافسة الشديدة المبنية على الإبداع والابتكار والجودة الشاملة، والتحكم في التكاليف الإنتاجية، ولهذا سعت الجزائر بكل الطرق والمساعي إلى الخروج من دائرة التخلف وشروط إنتاجه، وهذه الرغبة القوية والإرادة السياسية مجّسدة في معظم الخطابات الرسمية والتشريعات القانونية، حيث جنّدت الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية والفنية للتملص من مساحة الفقر وصورة الدولة الهشة، وتغيير الحالة التنموية للبلد بتشييد اقتصاد عصري ومزدهر يرضي كل

الأطراف والجماهير الاجتماعية العريضة، لذلك ظهر الحل لدى صناع القرار السياسي في تغيير النموذج الاقتصادي والارتكاز على القطاع الخاص في دعم مسيرة التنمية.

ويمكن القول أن الدراسة حول مكانة القطاع الخاص ضمن أجندة الدول والحكومات مُهمة جدا، كونها أضحت من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، فلم يعد في مقدرة أي دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر وتحقيق تنمية إنسانية مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين القطاعين العام والخاص .

وسنحاول في هذه الدراسة المتواضعة استنطاق واقع القطاع الخاص في الجزائر من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: كيف هو واقع القطاع الخاص في الجزائر؟ وما هي أهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع في الجزائر؟

وهل نجحت السياسة الاقتصادية الجزائرية المبنية على القطاع الخاص في تشكيل قواعد لبناء اقتصادي عصري بديل غير معتمد على الجباية البيرولية؟

2- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تزايد الاهتمام بموضوع القطاع الخاص لدى السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين.
- أصبحت السياسة الاقتصادية ذات التوجه الليبيرالي للبلد محور النقاش الساخن كونها عماد الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي .
- تكمن أهمية البحث في كونه يستعرض أهم المحطات التنموية التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

3- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كالتالي :

- محاولة تشخيص واقع القطاع الخاص في الجزائر.
- الكشف عن معوقات اللقطاع الخاص الجزائري.
- محاولة التعرف على العلاقة التوالجية بين الاقتصاد الجزائري والجباية البترولية.
- إثراء الدراسة وتقديم معلومات نظرية حول الموضوع محل الدراسة.

4- الأهمية السوسيو اقتصادية للقطاع القطاع في دفع الآلة الإنتاجية:

لقد أدى تطور القطاع الخاص في مختلف ميادينه إلى إعادة ترتيب المعادلة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، كما أدى هذا التطور السوسيو- تاريخي للنموذج الاقتصادي الرأسمالي إلى توليد ديناميات اجتماعية حاولت اقتناعا منها أن تجعل هذا الأخير يمتد إلى المجتمع بكامله الذي شكل السيطرة عليه الهدف الاستراتجي الوحيد الممكن، ولذلك سيجد كل من القطاع العام على صعيد المنافسة الاقتصادية والدولة على الصعيد الشامل نفسهما في وضعية يمكن أن نتكلم فيها بحرية صرفة بل وتتقلص بصفة معتبرة،(Safir ,1985,p242) وهكذا يمكن أن يكون للخوصصة(القطاع الخاص) أثر إيجابي طويل الأجل في توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، وهذا الأمر يعتمد على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، وتشترك الخوصصة الجذابة في ثلاث خصائص مهمة هي : الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية. (حاجي، نجيب، 2010،ص 341)

علاوة على ذلك ،فقد أدى الوضع المتردي الذي ألت إليه الآلة الاقتصادية إلى اتساع الفجوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الذي ميز الوضع منذ الثمانينات نتيجة التشكل السريع للثروات الضخمة بطرق غير شرعية كالاختلاس وتحويل

الأملاك العمومية في يد فئة قليلة من الناس تمثل فئة بورجوازية الدولة التي عملت على تحصين موقعها وتشديد قبضتها على المؤسسات العمومية ،وهذا ما أدى إلى الانقسام الطبقي في المجتمع الذي أصبح يسوده الشعور بالظلم ،اللامساواة ،وعدم تكافؤ الفرص.(بن حسين،2003 ،ص 69)

وتتمثل أهمية القطاع الخاص في رفع مستوى مستوى الكفاءة الإنتاجية، وأن هذه النتيجة يمكن تأكيدها بالرجوع إلى المؤشرات الكمية التي تستخدم لقياس درجة الكفاءة سواء من حيث مقدار الأرباح أو الخسائر أو القدرة التنافسية في الأسواق التجارية، وعليه يكون الهدف الأساسي هو تحقيق التنمية السوسيواقتصادية .

كما تتمثل أهمية القطاع الخاص داخل الحقل الانتاجي في أن القطاع العام يعاني من تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية، وأن هذه النتيجة يمكن تأكيدها بالرجوع إلى المؤشرات الكمية التي تستخدم لقياس درجة الكفاءة سواء من حيث مقدار الأرباح أو الخسائر أو القدرة التنافسية في الأسواق التجارية، وعليه يكون الهدف الأساسي هو التخلص من المشروعات الخاسرة...مما يجعلها تستنزف الميزانية و كذا القروض المتاحة، ومنه ينظر إلى نقل الملكية العامة إلى الخاصة باعتباره وسيلة للتقليل من الأعباء المالية و النقدية. (ستيف و هانكي،1990، ص 16)

لقد أدى تطور القطاع الخاص في مختلف ميادينه إلى إعادة ترتيب المعادلة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، كما أدى هذا التطور السوسيو- تاريخي للنموذج الاقتصادي الرأسمالي إلى توليد ديناميات اجتماعية حاولت اقتناعا منها أن تجعل هذا الأخير يمتد إلى المجتمع بكامله الذي شكل السيطرة عليه الهدف الاستراتجي الوحيد الممكن، كما نكشف ضرورة إفساح المجال لمبادرة القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها (الموسوي،2005،ص 133) والذي ينتظر منه في ظل الاعتماد على آليات السوق والمنافسة، زيادة الكفاءة والجودة، ولهذا فقد كان يعتقد أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة في إدارة المشاريع، وقادر على تعبئة الموارد، ويُزيل عن كاهل الحكومة عبئ الخسارة.(بن حبتور،1997،ص 13)

ويرى أنصار الفكر الليبرالي الممثلين في خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية أن المدخل الأساسي والضروري لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني ،وخاصة ذلك الذي يعاني من إختلالات كبيرة ،هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص باعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص الموارد من القطاع العام.(رواء زكي، مرجع سبق ذكره ،ص 32).

وبعد التحول التدريجي في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فقد أصبح هذا الأخير في الجزائر يرتكز على مفهوم اقتصادي بحت، خاصة في ظل تغير الأوضاع كإلغاء صور الرقابة الحكومية، وآليات الدعم، وتقديم الخدمات المجانية ذات الطابع الاجتماعي، ولهذا الأمر فإن الهدف من القطاع الخاص يختلف من دولة إلى أخرى، فبعضها يهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة، وبعضها الآخر يهدف إلى القضاء على الوحدات الخاسرة في القطاع العام، في حين أن بعض الدول تهدف إلى التحول من النهج الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي

ومن الناحية المحاسبية والتقديرية، فإن القطاع الخاص في الجزائر يضل في رهان حقيقي وتحد صعب بسبب قوة المنافسة الخارجية، ولكي يثبت قدرته وفعاليته وديناميكيته على استثمار المواهب والقدرات المالية، فما على الدولة إلا أن تُعيد صياغة علاقتها مع القطاع الخاص على أسس من الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار، فتكون العلاقة تكاملية بدلا من أن تكون تنافسية.

على أن يؤدي بنا هذا إلى تفنيد أو رفض المقولة التاريخية لـ"آدم سميث" والتي مفادها: أن الحكومة هي أسوء تاجر و أتعس صانع والتي يرددها البورجوازيون السلفيون و من يدور في فلكهم، لأن البنية الثقافية تختلف من مجتمع لآخر، ثم في المقام الثاني

أنها امتداد للداروينية الاجتماعية، والتي ترفض إطلاقا تدخل الدولة في التنظيم الاجتماعي ولاقتصادي، وإذا تركنا العنان والحرية لقوى السوق فإن السعي إلى جعل الرأسمالية أخلاقًا هو أشبه بالسعي إلى جعل السوق ديانة.(كونت سبوتقيل، 2005،ص79)

وخلافا لكل التوقعات ومن الناحية المنطقية، فإن التحول إلى القطاع الخاص سيعرف زيادة الدور الكبير للدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، من خلال تأهيل المحيط الاجتماعي السياسي و الثقافي للمؤسسة الاقتصادية، وتوفير مناخ محفز لعمل القطاع الخاص، وهو ما يؤدي إلى إزكاء بيئة اقتصادية وسياسية محفزة للاستثمار« لذا فإن للدولة دورا مهما يتوجب عليها القيام به، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.(ثناء فؤاد،2001، ص 366) وكل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق و عبر سياسات مالية و نقدية و مصرفية، وليس بقرارات وأوامر إدارية، وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة.

إن انتهاج الجزائر للخيار اللّا رأسمالي في عملية التنمية الوطنية سيزيد من وتيرة الجهاز الإنتاجي والمردود الاقتصادي، كما أن زيادة التحرير الاقتصادي وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي سيمنح الدولة الجزائرية قوة تفاوضية جديدة من خلال التخلي عن دورها التقليدي والاهتمام بدور المراقب الجديد، وهو ما يمنح المؤسسات الرأسمالية حرية ومرونة في التنظيم، ومن ثمة القيام بالدور والمسؤولية على أكمل وجه، وبصورة أفضل وهذا ما أكدته دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول الأعمال الإدارية، حيث أن تكاليف إمساك ومتابعة الدفاتر المحاسبية تزيد بنسبة 60% في المؤسسات العمومية عن صافي المؤسسات الخاص.(جبار،2003 ، ص 404-405)

وعمومًا يمكن تلخيص الأهميةالمرجوة من القطاع الخاص في الجزائر كالتالي:

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرخاء المادي للمجتمع.
- تجديد أولويات التنمية بشكل واضح وقابل للتحقيق والتجسيد.
- القضاء على الفوارق الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والبطالة .
- الاهتمام بالنمو الاقتصادي والزيادة في معدلات التنمية والإنتاجية.
- الاهتمام بالتوزيع وترشيد النفقات الاقتصادية وتعزيز صورة الدخل الفردي.
- نشر الحرية والعدالة الاجتماعية.
- المحافظة على التشغيل للطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية والمادية والبشرية.

5- دور الدولة في تنشيط الحياة الاقتصادية :

تعد مسألة تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية مثار جدل ونقاش حاد وساخن بين الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وباتت من القضايا الحساسة التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه، كونها مسألة صعبة ومتغيرة في آن واحد، وتعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المتغيرة على المستوى الدولي، فضلا عن المتغيرات الجديدة التي جاءت بها العولمة والتي قلصت الآليات التي تدعم دور الدولة الوظائفي وأبطلت مفعول المقاومة الاقتصادية .

والحديث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو حديث عن ترشيد مستوى تدخلاتها، وليس حديث عن اختزال وإلغاء مهامها في المعترك الاقتصادي، وبالتالي ساهمت الظروف الدولية في زيادة فعالية وظيفتها ومهامها الداخلية والخارجية، حيث استعادت عافيتها وقدرتها على الأداء الاقتصادي الجيد، على اعتبار أنها الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي .

إن الإشكالية الوطنية يجب أن تجعل من المحيط الدولي بعدًا أساسيًا أكثر من أي وقت مضى، سيّما وأن التوجه القوي لاقتصادنا نحو الخارج والسياق العالمي المتأزم يحتمان ذلك، فالتغيرات الحاسمة التي يشهدها العالم في الساعة الراهنة تحتم من وجهة نظرنا منح أهمية متزايدة وبالغة، بل وحاسمة للبعد الدولي .(. Safir , 1985 , PP 16-17).

وقد لعبت الدولة دورًا استراتجيًا في تخطيط الحياة الاقتصادية في زمن الماضي والحاضر، ويتعاظم دورها في ظل التحولات الاقتصادية المستقبلية، وإن اختلف دورها من دولة حارسة إلى دولة آمرة تدخلية إلى دولة راعية شمولية إلى دولة رأسمالية حسب تطور الظروف الدولية، فإن السجال الفكري يبقى متواصلا حول طبيعة الدولة ودورها ووظائفها الاقتصادية بسبب بسيط هو أن الدولة هي أحد أركان النظام العالمي الجديد .

كما يستلزم على الدولة أن تقوم بتوفير البنية المؤسساتية، والقانونية، والتشريعية، وإقامة البنية الأساسية، و المادية، و الاجتماعية اللازمة للاستثمار وتعبئة الموارد وترشيد عمليات استخدامها، وتنظيم عمليات توزيع الثروات، والدخول المالية، والعوائد، وتكاليف التحولات المجتمعية، وتفعيل الجهود التنموية، والحماية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني.(بن جيلالي و آخرون،2006،ص478) كما أن نسب النمو الداخلي أظهرت جليا مكانة ودور الدولة في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال السياسات التي تتبعها في توفير البني التحتية، وتكوين رأسمال البشري المنتج للمعرفة، والإنفاق على عملية البحث والتطوير للرفع من معدلات الابتكارات، والاختراعات التي ترفع بدورها من معدل النمو.(حفيظ،2012 ،ص 192)

إن الدولة هي ضمير الأمة، وعامل حيوي لإدارة شؤون المجتمع ورفاهيته، تلتزم بتأطير السلوك والأخلاق، وتعمل على ضمان تلبية الطموحات والاستجابة للانشغالات، ويقع عليها دورين أساسين في الحياة الاقتصادية هو: الجانب المؤسساتي والجانب الأخر فيما يتعلق بتخفيض التكلفة الحدية التي تساعد السوق على التطور والنهوض بدورها.(حسن معن ،2013 ،ص 336)

6- القطاع الخاص والريوع البترولية أية علاقة؟

إن الاقتصاد الجزائري من خلال أهدافه الإستراتجية المخططة والبرامج التنموية المنتهجة طوّر سياسات تتناسب مع كل الظروف والمتغيرات السوسيو- اقتصادية، فبدءً من سياسات التصنيع مرورا بسياسات التصحيح الهيكلي وانتهاء بسياسات الإنعاش الاقتصادي، كلها سياسات اقتصادية وظّفت العائدات البترولية أو الفوائض المالية لتحقيق النمو، وإحداث قفزة نوعية في كل الأصعدة، وهذه المساعي الوطنية والانشغالات التنموية التي طرحت بشدة في النقاشات السياسية اعترضتها بعض المعوقات الامبريقية والمشاكل الميدانية، وبمعنى آخر، يمكن القول أن هذه السياسات ولأسباب متعددة لم تنجح في رسم معالم الخروج من الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، وهذا يقودنا « إلى استخلاص ميزة خاصة في التنظيم الاقتصادي الجزائري يتمثل في خضوع البنية الاقتصادية إلى وضع مركزي تسلسلي يرتكز على قاعدة غير متوازنة.(الشيخ،2009 ،ص 280) والتي أثرت سلبا على الجهاز الإنتاجي، فلا جديد يذكر سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي .

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت تهدف من وراء تبني الإصلاحات المتعاقبة إلى تمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية ومواكبتها، التي من أهمها انفتاح السوق والتنافسية بالإبداع، يضاف إلى ذلك بروز مشكلة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مما يفرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق هذا الاندماج .

نتحدث هنا عن اندماج الجزائر في سياق اقتصادي جديد، في وقت انتقلت فيه الدول الغربية الرأسمالية من اقتصاد العضلة والموارد إلى اقتصاد الرموز والمعلومات، أي الاقتصاد الفكري الذي يعتمد على الرأسمال الفكري، فهذه الدول لا تعتمد على ثقافة الريع البترولي من جهة، ولا تعتبر الثروات والموارد الطبيعية مصدر وحيد للدخل من جهة ثانية.

ويرى الباحث رضوان سليم في أطروحته الموسومة بعنوان :السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أن بقاء النتائج على حالها ارتبط بأحد مواطن الضعف للاقتصاد الوطني المتمثلة في عدم واقعية السياسات وافتقارها للوضوح والتفصيل، مع التأكيد على العجلة في اختيار السياسات وأدوات تنفيذها، فالإخفاقات المتكررة لم تكن درسًا تستفيد منه الجهات الحكومية المكلفة بطريقة تصميم السياسات، ومن ثم القرارات المصيرية المتعلقة بالشأن الاقتصادي غالبا ما كانت تتخذ بطريقة فردية لا مؤسساتية، ومن هنا نرى غياب دور المؤسسات والكفاءات والنخب في إعداد وتصميم السياسات.(سليم،2011 ،ص 259)

الفرق بين السياسات الاقتصادية المنتهجة يكمن في الذهنية الاقتصادية التي تقحم أصحاب القرار الاقتصادي في إيجاد حلول للمشكلات الناجمة عن الاختلالات المتوقعة وغير المتوقعة، أما القرار السياسي فيطبق توصيات المنطق الاقتصادي وبحذافيرها.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن غياب مجتمع السوق جعل الإصلاحات لا تصل إلى منتهاها المقصود، فاقتصاد السوق يتطلب مستوى معينًا من الأخلاق والسمعة للمتعاملين، وليس الحرية الكاملة في الأسعار وتحقيق الربح بشتى الطرق، كما أن الثقافة الاقتصادية أيضا مطالبة بتغيير فلسفتها وتوجهاتها، ولأن تغيير الذهنيات والعقليات يتطلب وقتاً أطول، وإمكانيات أكثر يصبح لزامًا على القائمين بالشأن الاقتصادي تصحيح مسار الاقتصاد الجزائري والتخلي عن سياسة الترقيع أو بما تعرف بثقافة البريكولاج

7- معوقات القطاع الخاص(المقاول الحر) في الجزئر:

نحصر جملة من المعوقات هي :

- السياسة الاقتصادية الحكومية : إن مسؤولي الصناعة الجزائرية يكتفون باستيراد المنتجات الاستهلاكية والتكنولوجية من دون تشجيع للصناعة المحلية الوطنية، ومن غير أن يؤسسوا القواعد المادية لاقتصاد تصنيعي، وهو ما ساهم في نزع روح المبادرة والمسؤولية من الشركات الجزائرية، التي أدركت شيئا فشيئا أنها غير معنية بالعملية التنموية، وبالتالي فقدت قدرتها التنافسية بسبب ضعف المنظومة الاقتصادية وتردي الأوضاع الداخلية، كما نجد أن معظم المشاريع التنموية في الجزائر لا تمنح للمؤسسات الخاصة الجزائرية، بل تعطى لشركات أجنبية . ويلاحظ المتتبع للسياسة الاقتصادية الجزائرية أن أصحاب القرار دائمًا يفضلون أنشطة الدولة على أنشطة الخواص في ميدان الإنتاج الاقتصادي، بحيث يتم التركيز على القطاع العام العمومي، وتهميش أو إهمال القطاع الخاص ومؤسساته، ويتجسد هذا الإهمال من خلال الإقصاء المتزايد للاستفادة من مختلف الإعفاءات والامتيازات الممنوحة تبقى حكرا على المؤسسات العمومية الكبيرة.
- القيود الحكومية : فرضت الحكومة الجزائرية قيودًا كبيرة على المستثمرين الخواص، وتمثلت هذه الممارسات في فرض القيود على المبادرات الخاصة بهدف حماية الاقتصاد الوطني للبلد، مثل فرض القيود على التجارة الخارجية (صادرات،واردات) وهو ما يجعل المؤسسة الخاصة تبذل كثيرا من الوقت والجهد والتكاليف للحصول على تراخيص الاستيراد، كما تتمثل هذه القيود أيضًا في رفض الاستثمارات الخاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية بغرض حماية المؤسسات العمومية من المنافسة، إضافة إلى استيراد الكماليات التي تستنزف العملة الصعبة دون مردود اقتصادي يرفع من وتيرة الإنتاج المحلي الوطني، ومن ناحية أخرى، ساهمت الحكومة في إبطاء ديناميكية المؤسسات الخاصة من خلال استيراد مواد ومنتجات أجنبية بأسعار بخسة، على الرغم من أنها تصنع محليًا، وهذه الوضعية أضرت بالحالة التجارية والتوزيعية والاقتصادية للمؤسسات الجزائرية الخاصة، وبالتالي عجزها عن منافسة المنتوج المستورد خارجيا والاستمرار محليا .

- ثقل الإجراءات البيروقراطية: تاريخ المؤسسات العمومية الجزائرية حافل بالإجراءات البيروقراطية المفرطة، فغزارة القوانين والتشريعات المتتالية في التاريخ الاقتصادي الجزائري يكاد يكون ظاهرة بارزة، أين خلقت البيروقراطية نوعًا من الإحساس بعدم الاستقرار التنظيمي والمؤسسي، وانعكست سلبا على الاقتصاد الكلي للمؤسسات. إن ثقل الإجراءات الإدارية أصبح في عالم الأعمال التجارية أمرًا غير مرغوب فيه، بل أكثر من ذلك أصبحت تشكل سببًا كافيًا لطرد الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي هذا المضمار صرح A.Mebtoul قائلا : كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أكثر ملائمة.(همال، حفيظ،2005، ص108)
- مشكلة التمويل: هو من بين أكبر التحديات التي تواجه أرباب العمل في الجزائر وكل المستثمرين الخواص، حيث تعتمد غالبية المؤسسات الخاصة على مصادر التمويل الذاتي نظرا لصعوبة الحصول على تمويل خارجي من طرف الدولة و عدم امتلاكها للضمانات الكافية. إن محدودية القدرة المالية لأصحاب المؤسسات الخاصة سيجعلهم في موضع ضعف أمام المؤسسات العملاقة خاصة الأجنبية التي تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية كبيرة، فمن جهة لا يستطيعون تطوير مؤسساتهم وأنشطتهم الاقتصادية، ومن جهة أخرى لا يصمدون أمام المنافسة الخارجية لقلة ومحدودية أدائهم .
- مشكلة السوق الموازية (السوق السوداء): برزت ظاهرة السوق الموازية عقب الاستقلال، وعرفت تطورا كبيرا في التسعينيات، بسبب عمليات التسريح الجماعي للعمال الجزائريين من المؤسسات العمومية التي طرحت للخوصصة، وبالتالي فإن أصل هذه الظاهرة في غالب الأحيان اجتماعي بالدرجة الأولى، أي ترتبط بالعوامل السوسيو- اقتصادية.
- إن انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع دليل على هشاشة السوق الجزائرية وعدم انتظامها، حيث عجزت الدولة عن التحكم في هذه الظاهرة، وإيجاد مخرج للفئات العريضة من المجتمع الجزائري.
- نقص نظام المعلومات: تحتاج المؤسسات الخاصة في دنيا الأعمال إلى بنك معلومات يساعدها في عمليات اتخاذ القرارات الصائبة، وتصحيح الأخطاء التنظيمية والهيكلية، مما ينعكس إيجابا على مردودها الإنتاجي والمالي، أما في حالة غياب السيولة المعلوماتية، فإنه تصبح المؤسسة الجزائرية ناشطة في محيط غامض المعالم، وبالتالي فهي معرضة في أي وقت لأزمات تعيق استمرارها ونجاحها .
- مشكلة نقص اليد العاملة المؤهلة: سوق العمل في الجزائر معروفة بنقص اليد العاملة الخبيرة والمتخصصة التي تمتلك ثقافة صناعية، ويظهر هذا النقص واضحا في نوعية الخدمات المقدمة والسلع المعروضة للبيع، فضلا عن المستوى العلمي والثقافي للعمال المتواجدين بالقطاع الخاص، ففي دراسة قام به الديوان الوطني للإحصائياتO.N.S تبين أن مستوى الأميين في المقدمة، وتليها نسبة الحاصلين على طور ابتدائي، ثم طور المتوسط مع تواجد فئات قليلة من حاملي الشهادات.

8- استنتاجات ختامية

يمكن القول في نهاية هذه الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ظلت تتأرجح بين الصعود والهبوط، ورغم توفر الإرادة السياسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الواقع المعقد حال دون ذلك، الآلة الإنتاجية مفككة والمطالب المجتمعية الجماعية في تصاعد رهيب، وهو ما أدى إلى عكس وتناقض التوقعات والمساعي التنموية، وبالتالي عجز القيادة السياسية عن تشكيل اقتصاد عصري والمراهنة عليه دوليا، وذلك بسبب عدم واقعية السياسات المطبقة وافتقارها للوضوح والتفصيل.

إن قراءة المشهد الاقتصادي والسياسي وحتى التاريخي للمجتمع الجزائري يوحي بأن فشل الإصلاحات والنماذج المستوردة إنما يرجع إلى عدم تكييفها ومطابقتها مع الواقع الثقافي للمجتمع الجزائري الذي لا يتناسب مع خصائص النماذج الغربية، وفي

الأساس يمكن القول أن مشروع التنمية الوطنية لم يدمج ثقافة المجتمع المعني كبعد يسمح بتحديد المشاكل ويشكل بالتالي إطارا لحلها.

إن استنطاق الواقع وتفحص المجريات الاقتصادية بكل إخفاقاتها يُحيلنا إلى أن أصل المشكلة إنما يرجع إلى قصور العقل الاقتصادي والسياسي في تسيير دواليب الاقتصاد الوطني، وهذا الفشل في تحقيق المساعي الأسطورية وتبخر«الحلم الموعود» سيفتح الباب على مصراعيه لبوادر أزمة اجتماعية جهنمية، وإلى إختلالات داخل الكل الاقتصادي.

وقد أدت هذه الوضعية الصعبة إلى انتشار أزمة الثقة، وبروز أمراض تنظيمية وتسييرية ساهمت في التقليص والتقليل من شرعية التعاقد بين المؤسسة والمواطن، وما الوضعية المأساوية التي ألت إليها المؤسسات الجزائرية(الاقتصادية) منذ الأمس القريب إلا خير دليل على هذا.

كما أن تتبع السياسة الاقتصادية للجزائر، والسيرورة التاريخية للقطاع الخاص كما رأيناه سالفا، مكننا من استنتاج ملاحظة هامة تتمثل في أن الأسباب الإيديولوجية والسياسية هي التي ساهمت في تحجيم دوره في التنمية المنشودة، ويأتي كل هذا في ظل إيديولوجية استهلاكوية نشطة، ومن جهة أخرى، نجد عوامل تتعلق بالإمكانيات الذاتية لأرباب العمل وضعف مساهماتهم في تكوين القيمة المضافة، كما أن الأشكال القانونية والإيديولوجية والإرادة السياسية هي الأخرى حالت دون تأسيسه على قاعدة صلبة ومتينة رغم شرعيته السوسيو- اقتصادية في الخطابات، لكن ما كتب في النصوص على المستوى النظري مناقض لما مورس في الميدان.

وبالرجوع إلى الأصل السياسي الإيديولوجي نجد أن المدافعين عن التوجه الليبرالي، هم أنفسهم كانوا بالأمس القريب متشبعين بالثقافة الاشتراكية، ففي أذهانهم مازالوا حاملين لرواسب القطاع العمومي، حتى وإن كان هناك تغيير، فيبقى هذا التغيير صوريا فقط لا أكثر.

لقد عرفت السياسات التنموية المطبقة في الجزائر مشاكل تطبيقية أو ميدانية، أدت في نهاية المطاف إلى توسيع رقعة المشاكل الاقتصادية وبالتالي استمرار التخلف الاقتصادي، فهذه التجارب لم تكن فعالة ولم تأت بثمارها، بل أكثر من هذا، لم تقدم حلا تنمويًا للاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن اعتبارها مجرد بروتوكولات فاشلة، أو أنها تمثل هروب الدولة للأمام من مشاكلها والتزاماتها تجاه المجتمع،لأنها ببساطة فشلت في النهوض بالمجتمع والقيام بنهضة تنموية شاملة ومتوازنة تضمن رفاهية المجتمع، وعليه فإن الحل لا يكمن في استيراد النماذج وتطبيقها على الساحة الاقتصادية المحلية، بقدر ما يكمن في حسن قراءة المشهد الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

إن فشل السياسات السابقة، وتعقد الأزمة الاقتصادية، وتنامي ظواهر اجتماعية خطيرة، يدل دلالة قاطعة عن غياب مشروع مجتمع يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، مما جعل استراتجيه الدولة المتبناة تتعرض لمعوقات على أرض الواقع، ومنه يمكن القول حسب اعتقادنا الشخصي أن الاقتصاد الوطني بمواصفاته السابقة يبقى بعيدا عن التأقلم والتكيف مع المتغيرات الجديدة، ومع مقتضيات الواقع الاقتصادي الدولي المتغير باستمرار .

إن عدم نجاح الاقتصاد الوطني في تجسيد الرؤية الاستراتجية للتنمية يعكس الصعوبات التي كانت ولا تزال تعيق السير الحسن لعمل الآلة الاقتصادية في الجزائر، فالمجهود التنموي الضخم عبر المراحل المختلفة على قدر أهميته لم يتمكن من تحقيق الأمل المنشود، وبالنتيجة استمرار البحث عن حلول لاقتصاد ظل يتأرجح بين اقتصاد محروقات لازال غير منظم وغير قادر على الاستجابة الكلية لتطلعات المجتمع الجزائري، واقتصاد صاعد الذي يمثل حجر الزاوية لبناء اقتصاد سوق وفق المعايير المتعارف عليها دوليا في إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد خارج ربوع المحروقات والمنظومة التجارية الريعية الطفيلية.

وأكثر من هذا فإن الفهم الذي نستخلصه من خلال تتبع السيرورة التاريخية للقطاع الخاص، نفهم من خلاله أن الدولة الجزائرية دولة ريعية، أو شبه ريعية تعتمد على المحروقات، معنية أساسا بالتوزيع وإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج وأدواته من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة ثانية.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن غياب مجتمع السوق جعل الإصلاحات لا تصل إلى منتهاها المقصود، فاقتصاد السوق يتطلب مستوى معينًا من الأخلاق والسمعة للمتعاملين، وليس الحرية الكاملة في الأسعار وتحقيق الربح بشتى الطرق، كما أن الثقافة الاقتصادية أيضا مطالبة بتغيير فلسفتها وتوجهاتها، ولأن تغيير الذهنيات والعقليات يتطلب وقتاً أطول، وإمكانيات أكثر، ويصبح لزامًا على القائمين بالشأن الاقتصادي والتنموي تصحيح مسار الاقتصاد الجزائري والتخلي عن سياسة الترقيع أو بما تعرف « بثقافة البريكولاج ».

- قائمة المراجع:

أندره كونت , س. (2005). هل الرأسمالية أخلاقية؟. لبنان: دار بالاشتراك مع اليابطين للترجمة .ط1.

أنمار , أ. ح.، & شيماء , م. ن. (2010). الخوصصة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .دراسة مقارنة لعينة من الدول وبحسب مستويات التصنيع . مجلة تنمية الرافدين. كلية الادارة والاقتصاد .جامعة الموصل .العراق, 32(79).

بن جيلالي وأخرون , ب. (2006). اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة. قُدِّم في بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد من 3- 5 أكتوبر 2004 , منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو- مغاربي .جامعة سطيف. الجزائر.

بن حبتور , ع. ا. س. (1997). ادارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي (دراسة مقارنة). عمان الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع .

بن حسين, م. (2003). الخوصصة والتغيرات التنظيمية . مجلة العلوم الانسانية. جامعة محمد خيضر .بسكرة, (32).

ثناء فؤاد, ع. ا. (2001). الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي. علاقات تفاعل وصراع. بيروت. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية. ط1.

جبار , م. (2003). بورصة التسيير وخوصصة المؤسسات العمومية (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .، جامعة فرحات عباس . سطيف.

حسين معن, ح. (2013). البنى المؤسساتية والتحول للقطاع الخاص في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية .كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد .العراق , 19(73).

حفيظ, ف. (2012). الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر. تونس. المغرب) (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الحاج لخضر. باتنة . الجزائر .

رضوان, س. (2010). السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة فرحات عباس .، سطيف.

الشيخ, ا. (2009). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. جامعة دمشق. سوريا , 25(02).

الموساوي, ض. م. (2005). العولمة واقتصاد السوق الحرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

همال, ع.، & حفيظ, ف. (2005). أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية . مجلة أبحاث روسيكادا , (3).

Safir, N. (1985). Essais d'analyse sociologique. Emploi. Industrialisation et développement. Tom2. Alger : OPU/ENAL.

Safire, N. (1985). Essais D'analyses sociologique. Culture et développement. Alger : OPU/ENAL.